القاضي صلاح راشد رئيس المحكمة التجارية في حوار مع "الأمناء" :

لا يجوز تعميم مصطلح الفساد على القضاء ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد اختلالات أو قصور من قبل بعض القضاة

أجرى اللقاء/ أحمد حسن العقربي

من المعروف أن القضاء التجاري يتميز عن غيره من القوانين بصفات خاصة انسجاما مع المعطيات التجارية العالمية والضرورات العلمية القانونية التي تتلخص في أهم صفات القانون التجاري في السرعة والتطور والثقة والطابع الدولي للمعاملات التجارية ، فالسرعة تبرز معالمها من خلال التعامل اليومي ، وهناك قاعدة تجارية متعارف عليها في عالم التجارة هي أنه " كلما تحرك رأس المال بشكل سريع تنتج عنه أرباح " ، فالسرعة إذن من صلب عمل النشاط التجاري الذي لا يقف عند الأصول الشكلية المتشعبة ، فيجب في التجارة تسهيل المعاملات والابتعاد قدر الإمكان عن الشكليات ، لذلك نلاحظ أن كثيرا من العقود التجارية تتم اليوم شفاهية أو تلفونيا أو برقيا أو إلكترونيا وبغيرها من طرق ووسائل الاتصالات التقنية والإلكترونية بفعل ثورة المعلومات.

وهناك صفة التطور للقانون التجاري وهو مرتبط بسرعة المعاملات التجارية ، ولذلك ظهرت إلى حيز الوجود العديد من القواعد التجارية والنظريات ومنها قواعد الشركات التجارية وعمليات الحساب التجاري ونظرية المؤسسة التجارية والشركة المحدودة والمسؤولية .

الثقة أولاً

وهناك صفة الثقة من صفات القانون التجاري ، إذ كان يستند التعامل التجاري بين التجار مع بعضهم البعض ومع الغير على مبدأ الثقة انطلاقا من هذا المبدأ يلاحظ أن كثيراً من المعاملات التجارية لا تنظمها عقود خطية ، ولذلك كان من الواجب أن نلحظ في القواعد التجارية نظما خاصة للمحافظة على هذه الثقة وتدعيم السلوك الخلقي في المعاملات التجارية وتصحيح كل رغبة في الاحتيال والتهرب من تنفيذ الواجبات التجارية ؛ لذلك فالقانون التجاري في بلادنا خصوصا يتعلق بنظام الإفلاس وموجب مسك الدفاتر ونظام التسجيل المتبع في السجل التجاري.

إشكالية الأجانب

والصفة الأخيرة من صفات هذا القانون هو الطابع الدولي للمعاملات التجارية ، إذ أن كثيرا ما تربط المعاملات التجارية بالصفة الدولية ، حيث نجد أن المعاملات التجارية تنشأ بين تجار ينتمون إلى بلدان مختلفة ، الأمر الذي يلاحظ من خلاله تشابهاً في القوانين التجارية في أكثر البلدان ، لأن الاختلاف الكبير في القوانين التجارية بين بلد وآخر من شأنه أن يجمد المعاملات التجارية ويزعزع الثقة في التعامل على الصعيد الدولي ، لذلك نرى أن المشرع يسعى بقدر المستطاع لأن يوجد الاطمئنان في نفوس التجار ، فاتساع النشاط التجاري القائم على حرية المبادرة الفردية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي .

القضاء صرح مقدس وتعميم الفساد على القضاء له مدلول خطير على أمن واستقرار المواطن

القضاء محراب العدالة وحارسها وحاميها

المحكمة التجارية كان لها قصب السبق وهي أول محكمة تباشر عملها القضائي بشكل كامل من المحافظة

المحكمة باشرت عملها بدون تجهيزات وتمكنت من جمع الملفات المبعثرة بسبب الحرب وحركت القضايا

دعت أصحاب القضايا المتراكمة من قبل الحرب للحضور إلى المحاكم لمتابعة قضاياهم ومن يخالف ستتخذ ضده الاجراءات القانونية

واقع التجارة والقانون التجاري في عدن بعد الحرب

تأسيسا على ذلك التقينا بالأخ القاضي / صلاح راشد قاضي المحكمة التجارية الابتدائية بعدن ، والذي تحدث إلينا بكل وضوح حول كيفية تمكن تحريك القضايا التجارية والمنازعات التجارية ؟ وكيف تم تطبيع القضاء التجاري بعد تطبيع الحياة في عدن؟ ..

وحول إجابته على سؤالنا الاستهلالي حول واقع حال القضاء التجاري في عدن بعد الحرب أجاب بالقول :" بعد تطبيع الحياة في عدن بدأنا بتطبيع الاجراءات الإدارية في المحكمة التجارية بعدن ، وركزنا على وجه الخصوص على القضايا المستعجلة بشكل عام ، وتم جرد الملفات والأثاث والتجهيزات ، والحمد لله وجدنا الملفات سليمة بالرغم من أننا وجدناها مبعثرة ، وتم جردها ، كما كنا نواجه مشكلة القضاة الذين تم نقلهم إلى المحافظات الشمالية ، وكان في محكمة عدن التجارية أربعة قضاة بينما حجم القضايا كانت كبيرة وهي مرحّلة من قبل الحرب ، وبعد جرد القضايا اعتمدنا على القضاة المتوفرين لدينا وهم أربعة قضاة ، في حين كان الناس ينتظرون أن تفتح المحاكم وتتحرك القضايا ، ونحن نعاني من شحة الكادر القضائي ، وكذلك تجهيزات المحكمة غير متوفرة ، حيث تعرض الأثاث في بعض المحاكم للأضرار وفقدان تجهيزاتها ".

غامرنا ونجحنا

وعن تحرك المياه القضائية الراكدة قال لنا :" نحن أصرينا وبعزيمة وثقة بالنفس والواجب الملقى علينا وتقديرا لما يعانيه الناس من تأخر قضاياهم ، فقد غامرنا في المحكمة التجارية وهي أول محكمة في عدن تعلن عن تطبيع الوضع القضائي التجاري ، وهي أول محكمة من محاكم عدن كانت السباقة في تطبيع القضايا والاجراءات القضائية بشكل كامل والنظر في جميع القضايا ، وتم الإعلان في الصحف بدعوة جميع المتقاضين وأصحاب القضايا السابقة بمتابعة مباشرة للنظر فيها ".

وفي إجابته على التعقيدات والصعوبات التي واجهتهم في تحريك هذه القضايا أجاب :" التعقيدات تكمن في أن المتنازعين أو الخصوم يكونون خارج عدن أو مقرات شركاتهم خارج عدن ، ولذلك نجد إشكالية في الإعلان عن حضور المتخاصمين الذين يكونون خارج عدن ".

وعن سؤالنا حول تأهيل الكادر قال لي :" لدينا طموح كبير في تأهيل الكادر وهو كادر كفؤ وعلى قدر كبير من المستوى العلمي والأكاديمي القانوني المختص بهذا الاختصاص من القضاء ، لكن نريد زيادة في عدد القضاة التجاريين ليكون متناغما مع تحديات تراكم القضايا المرحَّلة من قبل الحرب".

بقدر ما نحن مرنون لكن لا نساوم في عدالة القضاء

وحول أبرز التعقيدات الماثلة أمام المحكمة التي يعاني منها القضاة قال :" شحة الكادر القضائي والافتقار والتجهيزات والقضايا التي يكون فيها الخصوم خارج عدن ويصعب إحضارهم إلى المحكمة .. لذلك فنحن ندعو أصحاب القضايا المرحَّلة من قبل الحرب الحضور إلى المحكمة لاستئناف الاجراءات القانونية من أجل مصلحتهم ، وإذا تخلفوا فهناك إجراءات قانونية ستتخذها المحكمة ".

هل ساحة القضاء بريئة من الفساد؟

وحول هذا السؤال أجاب القاضي صلاح راشد :" إن القضاء في بلادنا قبل الحرب كان يعاني من اختلالات عدة ولازالت آثارها السلبية تفعل فعلها اليوم مما زاد الطين بلة ، وهناك اختلالات عند بعض القضاة ولكن لا يجوز تعميم مصطلح الفساد على القضاء ، فالقضاء صرح مقدس وتعميم الفساد على القضاء له مدلول خطير على سمعة الدولة وعلى أمن واستقرار الوطن وهيبته ، فالقضاء هو محراب العدالة وحاميها وحارسها ".

أهم المطالب..

في ختام حديثه طالب القاضي صلاح راشد الاستعجال بتجهيز وتأهيل المحكمة خصوصا بعد رفد المحكمة بأربعة قضاة جدد ، كما وجه نداء إلى أصحاب القضايا المرحَّلة من قبل الحرب أن يحضروا لاستئناف الاجراءات القضائية ، وحذر أن هناك ستكون إجراءات قانونية في قضايا من لا يحضر المحكمة للنظر فيها .